



أحوال الشفافية

عن شهر مارس ٢٠١٠م

تقرير شهري يصدر عن مركز الشفافية للمعلومات في جمعية الشفافية الكويتية

تسعى جمعية الشفافية الكويتية من خلال هذا التقرير إلى رصد مستجدات الساحة المحلية خلال شهر كامل في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد خاصة ما يتعلق بأحوال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الرقابية.

ويعد تسليط الضوء على هذه الوقائع هدفاً في ذاته ، حتى لو لم يتم الربط والتحليل والتعليق عليها، رغم ما نبذله من جهد في ذلك، ترمي الجمعية من وراءه إلى إتاحة النظر إلى الصورة الكلية لمجريات الشفافية و الإصلاح داخل الحراك المجتمعي مما قد يوفر حافزاً إضافياً يدفع نحو التغيير الذي ننشده.

ويمكن القول بأن التقرير غير معنى بحصر جميع الوقائع بقدر عنايته بتلك الوقائع التي تشكل تجاوزات جسيمة أو يترتب عليها تداعيات مهمة تمس المال العام و تدفق إجراءات العمل في الأجهزة المعنية على النحو السليم أو التي تكون مفعمة بدلالات ضارة بالصالح العام.

وتتوفر التفاصيل الكاملة لجميع الوقائع الواردة هنا في تقرير مستقل لكل جهة معنون باسمها ومبيناً فيه مصدر المعلومات في ملفات الرصد المنشورة في الموقع الإلكتروني للجمعية:

<http://www.transparency-kuwait.org>

التخطيط والتنمية

"وكالة من غير بواب" مثل كويتي دارج، فأخطر شيء على أي مشروع عقاري عدم وجود "بواب" أو حارس أو وكيل يحقق الأمن للعقار وكذلك الوكالة التجارية أو المشروع الخدمي .. فالأمن هو الحاجة الأولى للإنسان ، والكويت اليوم انطلقت في خطتها التنموية منذ ٢٠١٠/٤/١م والتي قدر لميزانيتها سبعة وثلاثون مليار دينار كويتي، ولكن من دون "بواب" لهذه الخطة المليارية، ونقصد به "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" .. فرغم اتفاق السلطتين التشريعية والتنفيذية على أنها أولوية وكان مقرراً لها أن تصدر في ٢٠٠٩/١٢/٩م إلا أننا انهيينا شهر مارس ٢٠١٠م ولم يأتي دورها في مجلس الأمة، ولم تقدم الحكومة مشروعها للقانون.. علماً بأن جمعية الشفافية الكويتية قد أعدت مقترحات أربع قوانين وهي: "مكافحة الفساد، الذمة المالية، تعارض المصالح، حماية المبلغ" تم دمجهم في قانون واحد حسب طلب رئيس اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة، تحت اسم "الهيئة العامة للنزاهة" .

الهيئة العامة للاستثمار

وفقاً لما تسرب عن مجريات اجتماع لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية مع مسؤولي الهيئة فقد انسحب العضو المنتدب إثر توجيه اتهامات له من بعض أعضاء اللجنة تتعلق بشبهة تعارض مصالح دون أن

يقدم إجابة شافية؛ ونعتقد أن انسحابه على هذا النحو لن يعفيه من ضرورة تفنيد هذه الاتهامات، وقد ظهرت للعلن وتداولتها أكثر من صحيفة وهو استحقاق حتمي مادام حريصا على سمعة الهيئة، وننوه هنا إلى أن هيئة الاستثمار لا تزال تصنف ضمن الشريحة الدنيا من جهة الالتزام بمبادئ سانتياغو التي تُلزم الدول الموقعة الستة والعشرين منذ العام ٢٠٠٨ على الشفافية الطوعية والحكم الرشيد ومعايير المساءلة، وحيث تم التصديق على هذه المبادئ من قبل المنتدى الدولي الذي شكل حديثاً لصناديق الثروات السيادية في أبريل ٢٠٠٩ في الكويت.

الدفاع

استطاعت قوات الحراسة في أحد مواقع سكراب المخلفات العسكرية لحرب تحرير الكويت الكائن شمال البلاد، استطاعت صد عملية سطو مسلح من قبل عصابة تخصصت في تفكيك قطع الآليات العسكرية الثقيلة وبيعها في سكراب أمغرة.

ونظرا لتكرار مثل هذه الحادثة فإن على الوزارة أن توضح إلى متى سيتم الاحتفاظ بهذه المخلفات؟ سيما وقد مر عليها نحو عشرين عاما، وإذا كانت لها قيمة تشجع على سرقتها فلماذا لا يتم التصرف فيها بما يعود بإيراد على الدولة؟ وماذا بشأن ما أثير سابقا حول ما تحمله هذه المخلفات من إشعاعات وما قد تسببه من أمراض خبيثة جراء ذلك؟ وما يعنيه هذا من جهة تداولها في سكراب أمغرة.

في قضية أخرى أثار تصريح وزير الدفاع بشأن المضي في إبرام صفقة طائرات الرافال الفرنسية جدلا كبيرا سيما في ظل عاملين مهمين: الأول ما سبق أن ذكر عن تضارب التقارير الفنية لعسكريين كويتيين متخصصين بشأن الصفقة؟ وتتحية من اعترضوا عليها؟ والثاني هو عدم رضوخ إحدى دول مجلس التعاون لضغوط خارجية دفعت بقبول صفقة شبيهة وذلك بأن طلبت إدخال بعض تعديلات عليها مع علمها المسبق باستحالة إجراء ذلك عمليا، وأن ما يثير علامات الاستغراب أيضاً هو وجود لوبي فرنسي لتمرير مثل هذه الصفقة بعيداً عن معايير الشفافية؛ إن على وزارة الدفاع أن تعرض بشفافية كاملة مجريات كل ما يتم بشأن الصفقة من تفاصيل، ولا حجة للقول بأن هذه أسرار عسكرية، فالمواصفات الفنية للطائرات ليست سرا، وعدد الطائرات التي سيتم شراءها - لو تم ذلك - لن يكون سرا.

التجارة

أربعة ملفات هامة تتناول نشاط الوزارة تم تداولها خلال هذا الشهر تتعلق بغسيل الأموال وتفعيل قانون هيئة سوق المال والمنطقة الحرة وتهريب المواد المدعومة.

على صعيد غسيل الأموال تكرر الحديث عن تحقيقات في جرائم غسيل أموال بما يستدعي عدم التهورين من شأنها، وهو ما لجأ إليه بعض المسؤولين دون النظر لمخاطرها الشديدة في خلق بيئة مواتية لتفشي الجريمة وزعزعة الأمن وانتشار الفساد والرشاوى وإضرارها البالغ باقتصاد البلاد وسمعتها فضلا عن أبعادها السياسية.

وفيما يخص قانون إنشاء هيئة سوق المال رقم ٧ لسنة ٢٠١٠، يصاحب مساعي تسمية مجلس المفوضين وفقا لمتطلبات القانون، الحديث عن تصاعد الضغوط من قبل فعاليات اقتصادية ومجاميع قيادية في

السوق للتدخل في هذا القرار مما يستدعي إضفاء الشفافية الكاملة على هذا الأمر وعرض الأسس الفنية والموضوعية التي سيتم على أساسها هذا الاختيار الذي ينتظر أن يشكل علامة فارقة في مستقبل أسواق المال في الكويت .

بالنسبة للمنطقة الحرة نشرت عدة تقارير وتحقيقات سلطت الضوء على حزمة المعوقات والمشاكل التي تحول دون استغلال المستثمرين للأراضي التي حصلوا على حق الانتفاع بها، أبرزها تداخل الصلاحيات بين الشركة الوطنية العقارية التي كانت في السابق مسؤولة عن كل الخدمات في المنطقة وبين الهيئة العامة للصناعة التي انتقلت إليها، وتراجع الطلب على شراء الأراضي بها بنسبة تفوق الخمسين في المائة، حيث لم تعد هناك رغبة لدى تجار العقار أو المستثمرين للاستثمار فيها، خاصة بعد السمعة التي أصبحت شائعة عن الإجراءات الروتينية والمعوقات التي يواجهها ملاك القسائم في حال احتياجهم لأي إجراء رسمي ، فضلا عن الازدحام المروري الذي تعاني منه مداخلها ومخارجها؛ لقد أصبحت المنطقة الحرة الكويتية كما تقول التقارير المتخصصة مثالا للروتين الحكومي الطويل والتأخر في اتخاذ القرارات المشجعة للاستثمار، وهذا ينعكس أثره على تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري؛ ونعتقد أن الأمر قد بات يستدعي إعطاء عناية مضاعفة لهذا الملف بما يحقق إعادة النظر في وضع هذه المنطقة لما يفترض أن تحتله من موقع متميز في الخطة الإنمائية للدولة .

بالنسبة للمواد المدعومة فقد أحبط رجال الإدارة العامة للجمارك أكثر من محاولة لتهرب مواد تموينية مدعومة تحمل ختم التموين إلى خارج الكويت، وأعرب مسئول جمركي عن توجسه من أن توجه التهم إلى سائقي الشاحنات بينما يبقى من هربوا هذه المواد من مراكز التموين أحرارا طلقاء؛ فيما لم يحدد بعد ما إذا كانت هذه المواد قد تم تهريبها فعلا من مراكز لتموين أو من مخازن الوزارة، ولم يستبعد وزير التجارة في تصريح خاص نشرته إحدى الصحف على لسانه تورط متنفذين في القضية، إلا أنه لم ينف أو يؤكد ما إذا كان موظفو الوزارة لاسيما إدارة التموين لهم يد في تهريب تلك المواد أم لا، معللا ذلك بالقول انه يؤثر انتظار التحقيقات ولا يريد أن يستبق الأحداث، إن الكشف عن هذه الواقعة مع عدم وضوح دور موظفي الوزارة فيها يستدعي تشكيل لجنة محايدة من خارج الوزارة أو من ديوان المحاسبة للتحقيق فيها لاستبيان حجمها وما إذا كان وراءها جريمة منظمة ريثما يتم إحالتها للنيابة .

وزارة الكهرباء

أثيرت قضية هامة تتعلق بإعادة تعيين مسئولين في قطاعات كانوا قد ابعدوا عنها، في عهد وزير سابق، بسبب تهم فساد أحاطت بهم، و لم يشأ الوزير السابق في حينه لسبب أو لآخر إحالتهم للنيابة لتأخذ القضية مجراها القانوني، رغم مطالبات نيابية قدمت بهذا الخصوص، وقد ذكر أن موظفا كان من أهم من يعتمد عليهم في وضع المواصفات الفنية للمشاريع أعيد تعيينه بعد فصله في عهد الوزير السابق بسبب اتهامه بتسريب معلومات عن المناقصات تؤدي إلى منح أفضلية لإحدى الشركات، كذلك ذكر أن ثلاثة ملايين دينار قد صرفت لإحدى الشركات المتهمه في قضية طوارئ ٢٠٠٧، إضافة إلى "او كازيون" وزارتي ترتب عليه خصم مبالغ بلغت عدة أضعاف على غرامات تأخير مستحقة على عدد من المقاولين.

قضية أخرى لا تقل أهمية تتعلق بالتكتم على نتائج تحقيقات سابقة في أسباب حوادث متعلقة بعقود صيانة و انفجار متكرر في الغلايات و تسرب في خزانات الوقود واحترق سخانات وانهيارات في مجاري

كيبيلات؛ وفي غياب المساءلة، انطلقت جولة جديدة من هذه الحوادث تمثلت مؤخرا فيما ذكر عن خروج جميع التوربينات الغازية في محطة الزور الجنوبية من الخدمة واحترق إحدى غلايات محطة الدوحة الغربية.

بين هذه القضية وتلك نسجل بكل أسف غياب الوزير و من ثم مجلس الوزراء عن أي موقف معن و واضح تحسم فيه هذه الملفات و تضع حدا للفساد المالي و الإداري الذي يضرب بأطنابه في جنبات الوزارة ، وانعكاساته على المواطنين و المقيمين .

مؤسسة الرعاية السكنية

طلب ديوان المحاسبة من المؤسسة التوقف عن طرح أي مشروع إسكاني دون عرضه على لجنة المناقصات المركزية اعتبارا من بداية شهر ابريل ٢٠١٠ نظرا لانتهاؤ فترة السماح باستثناء مشاريع المؤسسة لمدة خمس سنوات من الرقابة المسبقة والعرض على لجنة المناقصات؛ في ذات الوقت ذكر أن الديوان قد لاحظ انعكاس غياب التنسيق بين المؤسسة والجهات الأخرى المعنية كالبديية والكهرباء على قوائم الانتظار المتزايدة في طلبات الرعاية السكنية.

إن هذين الموقعين بحاجة إلى دراسة جادة للأسباب الحقيقية وراء تأخر مشروعات الدولة التي يرجعها المسؤولون عادة دون تدقيق إلى تعدد قنوات الرقابة المسبقة وطول دورة اعتماد المشاريع، والسؤال هنا هو هل حققت فترة السماح الطويلة تسريع حقيقي لمشروعات المؤسسة و خفض قوائم الانتظار؟ أم أن هناك أسباب أخرى تبدو من ملاحظة الديوان المشار إليها؛ إن انجاز مثل هذه الدراسة هو استحقاق واجب إذا ما كانت هناك جدية حقيقية في التحسب للعثرات المتوقعة في مشاريع الخطة الإنمائية.

وزارة الأشغال

تكررت ملاحظات لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن عدم استخدام الاعتمادات المقررة للمشاريع أو تدني الصرف عليها في العديد من الجهات الحكومية، وقد يكون ذلك بسبب قصور أداء هذه الجهات أو قصور أجهزة وزارة الأشغال باعتبارها المعنية في إنجاز تلك المشاريع.

وبمناسبة بدء تنفيذ الخطة الإنمائية وما تتضمنه من مشاريع مليارية فإن مثل هذا الوضع بحاجة إلى اهتمام مضاعف لاحتمال انعكاسه على مسارات هذه الخطة وتعرض كثير من الجهات العامة إلى تأخرها في انجاز مشاريعها المدرجة في خطة التنمية .

ديوان المحاسبة ووزارة المالية

كان للدعوة الموجهة إلى ديوان المحاسبة لحضور اجتماع سمو رئيس مجلس الوزراء مع قيادات الدولة من مختلف الأجهزة الحكومية دلالة بالغة تضع الدور الرقابي على الخطة الإنمائية في مكانته المطلوبة ،كما تدعو لطمأنة الناس إلى إتاحة الفرصة لتقويم مسار الخطة في حال انحرافها .

فيما لفتت انتباهنا المراسلات التي كُشف عنها بين وزير المالية و مجلس الوزراء أكدت وجود ضعف واضح لدى الإدارات المالية في الدولة ودعوته إلى معالجتها بالتدريب المكثف للعاملين في هذه الإدارات و

